



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية
- (انفوجراف)
- انفوجراف

### Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

### ● مؤسسة فيتش سوليوشن، ترسم توقعات إيجابية للاقتصاد المحلي المصري حتى ٢٠٢٥<sup>١</sup>.

- وضعت شركة الاستشارات الاقتصادية العالمية «فيتش سوليوشن» توقعاتها لـ ٧ قطاعات أساسية بالاقتصاد المصري، حتى نهاية العام الحالي، كما رسمت سيناريوهات تحركاتها على المدى المتوسط حتى ٢٠٢٥، وشملت قائمة القطاعات المستهدفة الأغذية والمشروبات، والقطاع الاستهلاكي، والاستثمار الزراعي، والعقارات، والبتروكيماويات، والطاقة، واللوجستيات.
- وتوقعت المؤسسة بشأن قطاع الأغذية والمشروبات أن يشهد الإنفاق على الطعام نمواً سنوياً بمتوسط ٩,٣% حتى نهاية فترة التوقعات، أما على صعيد الاستهلاك فتري المؤسسة العالمية أن الإنفاق الحقيقي للأسر سيحقق متوسط نمو سنوي ٤,٢% على المدى المتوسط حتى عام ٢٠٢٥.
- أما بالنسبة للاستثمار الزراعي، أشارت مؤسسة فيتش، إلى إن نمو الإنتاج، والاستهلاك لجميع المنتجات المرتبطة بالقطاع (الألبان – اللحوم – الحبوب – الدواجن) يرسم نظرة إيجابية للقطاع، وأكدت المؤسسة أن الطلب سيظل قوياً على العقارات الصناعية العام الحالي.
- وتري مؤسسة فيتش نمواً مستمراً بقطاع الطاقة على مدار ١٠ سنوات، ولفتت إلى تراجع الشوك التي تدور حول قدرة صناعة البتروكيماويات على متابعة برنامج لبناء قدراتها.

### ➤ الإنفاق على الطعام:

- وأوضحت المؤسسة أن الإنفاق على الطعام يصل لـ ٩٩٧,٥ مليار جنيه خلال ٤ أعوام بزيادة سنوية ٩,٣%، وطرحت المؤسسة العالمية مجموعة عوامل تمثل نقاط قوة للقطاع، شملت التقدم الذي تشهده مصر بما يدعم أشكال البيع بالتجزئة الحديثة، وتمتع البلاد بأكبر قاعدة استهلاكية في المنطقة مع النمو السكاني المتزايد، وسط إمكانيات نمو ضخمة لشركات الأغذية والمشروبات على المدى الطويل، وتسارع نمو صناعة بيع الأغذية بالتجزئة، وانتشار العلامات التجارية الإقليمية بسبب الروابط التجارية مع الإمارات، والمملكة العربية السعودية.
- وأشارت أيضاً إلى حزمة من نقاط الضعف أبرزها أن غالبية الأسر المصرية في المناطق الريفية أصحاب دخل منخفض، بمتوسط دخل متاح للإنفاق أقل من ١٠ آلاف دولار سنوياً، وتفاقم قاعدة المستهلكين الحساسة للسعر بسبب الفجوات الواسعة في الدخل، ومستوى منخفض من نصيب الفرد في استهلاك الغذاء في المطلق، كما تعيق الممارسات الدينية الإنفاق على المشروبات الكحولية، وهو قطاع عرضة للزيادات الضريبية بشكل كبير، ومن بين الضغوط أيضاً فرض تعريف جمركية نسبتها تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠% على منتجات الأطعمة المصنعة، إضافة إلى ١٠% ضريبة مبيعات، ووجود فرص محدودة متاحة في النهاية لتوزيع الدخل بشكل أفضل حيث تمثل نسبة الأسر البالغ مكسبها أكثر من ٣٥ ألف دولار أقل من ٠,٢% خلال فترة التوقعات.
- وعلى صعيد الفرص المتاحة بالقطاع، أشارت المؤسسة العالمية إن ظروف الجائحة أدت إلى ارتفاع معدل الطلب الإلكتروني لخدمات البقالة، والتي توفر قنوات جديدة لمصنعي الأغذية والمشروبات، وكذلك تجار التجزئة للوصول للمستهلكين، وتشمل الفرص أيضاً تمتع الشركات الأجنبية التي تتطلع لدخول السوق بفرص أكبر للنجاح في حال عقد شراكات مع اللاعبين المحليين أو الإقليميين، وتتنوع أنماط الاستهلاك في الطعام والشراب مع ارتفاع الدخل المتاح، وزيادة الوعي الصحي، كما توفر الشريحة السكانية الأكبر صاحبة الدخل المنخفض فرص لاستهلاك السلع سريعة الحركة.

<sup>1</sup> <https://almalnews.com/%d9%81%d9%8a%d8%aa%d8%b4-%d8%b3%d9%88%d9%84%d9%8a%d9%88%d8%b4%d9%86-%d8%aa%d8%b1%d8%b3%d9%85-%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a5%d9%8a%d8%ac%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%80/>

### ➤ الإنفاق الحقيقي:

■ وتوقع "فيتش" أن يحقق الإنفاق الحقيقي للأسر نمواً بـ ٣,٧% العام الحالي، وبخلاف دول العالم شهد إنفاق المستهلكين المصريين أداءً جيداً خلال فترة الجائحة، بفضل الدعم الحكومي وانخفاض التضخم، وتدفعات قوية لتحويلات العمالة.

### ➤ الإنفاق الاستهلاكي ينمو ٣,٧%:

■ توقعت المؤسسة أفاقاً إيجابية للإنفاق الاستهلاكي العام الحالي بدعم عدة عوامل شملت تحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو حقيقية ٣,١% واستمرار تراجع معدلات التضخم إلى ٥,١% على أساس سنوي، مقارنة مع ٥,٧% العام ٢٠٢٠، وتراجع معدلات البطالة (من إجمالي القوى العاملة) إلى ٧,٥% مقارنة مع ٨% العام الماضي، فضلاً عن تعافي سعر النفط الذي سيخلق مزيداً من فرص التعاون مع دول الخليج بدعم تحويلات العمالة، وعلى المدى المتوسط، توقعت مؤسسة فيتش نمو الإنفاق الحقيقي للأسر في مصر خلال الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥ بمتوسط سنوي ٤,٢%.

■ وأشارت إلى أن تضافر عوامل مثل انخفاض التضخم، وأفاق وظيفية أفضل، سترفع القوى الشرائية، وثقة المستهلكين، من المتوقع أن يؤدي إلى نمو مستقر في إنفاق المستهلكين، وتركيزهم على السلع غير الضرورية.

■ وأوضحت المؤسسة أن قديم الإنفاق الضروري (الغذاء، المشروبات غير الكحولية، والمرافق والسكن، والملابس والأحذية، والنقل، والاتصالات) على إنفاق المستهلكين في مصر، بدعم نسبة كبيرة من الأسر منخفضة الدخل بالبلاد، إلا أنه خلال السنوات الخمس المقبلة سنشهد تغيراً هامشياً في تركيز إنفاق الأسر على صعيد السلع الأساسية، وغير الأساسية.

■ وأضافت أن سيرتفع الإنفاق الضروري من مستويات ١,٥ تريليون جنيه العام الحالي، إلى ٢,١ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ ولكن ستتراجع نسبته خلال السنوات الخمس المقبلة، إذ تنخفض نسبة الإنفاق على الطعام والمشروبات غير الكحولية من ٣٢,٧% العام الحالي، إلى ٣٢,١% بنهاية ٢٠٢٥ بينما يرتفع الإنفاق على السكن، والمرافق، والاتصالات، وسوف يشهد الإنفاق الضروري تراجعاً نسبياً على المدى المتوسط ليصل إلى ٦٤,٣% من إجمالي الإنفاق في ٢٠٢٥، تراجعاً من ٦٤,٨% مع تحسن القوى الشرائية للأسر خلال السنوات المقبلة، وزيادة القدرة لدى مزيد من المستهلكين للتركيز على المنتجات، والخدمات غير الأساسية، ومن المتوقع أن يحقق الإنفاق على العناصر غير الأساسية مكاسب حتى عام ٢٠٢٥ مع تحول عادات المستهلكين، إذ يحقق الإنفاق على المنتجات المرتبطة بالصحة من إجمالي إنفاق الأسر متوسط نمو سنوي ١٠,٦% حتى ٢٠٢٥.

### ➤ تفاؤل بالاستثمار الزراعي:

■ توقعت مؤسسة فيتش سوليوشن نظرة متفائلة لقطاع الاستثمار الزراعي في مصر، بدعم نمو الإنتاج، والاستهلاك في جميع المنتجات المرتبطة به وتشمل الألبان، واللحوم، والحبوب، والدواجن، وذلك رغم أن البلاد ستظل مستورداً كبيراً للعديد من المنتجات الزراعية، وأبرزها الحبوب نتيجة توسع عجز الذرة والقمح، وسيدعم النمو المرجح في استهلاك اللحوم، ومنتجات الألبان ارتفاع الدخل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي المستقر، والزيادة السكانية، بينما على صعيد استهلاك الحبوب سوف يتفوق أداء الذرة مما يعكس التوقعات المتفائلة لقطاع الثروة الحيوانية في مصر.

■ وأشارت إلى أن الحكومة المصرية لاتزال ملتزمة بتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتوقعت زيادة الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مع مخطط الحكومة لتعزيز الأمن الغذائي المحلي بسبب المخاوف التي أبرزها وباء كورونا.

■ وتوقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط ٤,٣% خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، مقارنة مع ٣,٦% في عام ٢٠٢٠ بينما سيسجل تضخم أسعار المستهلك متوسط ٥,٩% خلال الفترة من ٢٠٢١ - ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط متوقع ٥,١% العام الحالي.

■ وترى المؤسسة العالمية إن مصر ستظل مصر واحدة من أكبر مستوردي الحبوب على مستوى العالم مع توسع عجز الذرة والقمح حتى العام ٢٠٢٥ بينما توقعت في الوقت الحالي أن تهدأ الصدمات الحادة لـ Covid-19 خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢١، مع تفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة على المدى القصير والطويل.

■ وأشارت إلى إن إنتاج القمح سينمو بشكل محدود نتيجة نقص الأراضي الزراعية المتاحة، بمتوسط ٠,٩% على أساس سنوي من الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ ليصل إلى ٩,٢ مليون طن بنهاية هذه الفترة، بدعم البرامج الحكومية تهدف إلى تحسين الري المائي والتحول عن إنتاج الأرز.

### ➤ انتعاش الإيجارات:

- تري مؤسسة فينتش، أن الطلب على العقارات الصناعية سيظل قوياً خلال العام الحالي، ويشهد مزيد من التعافي العام المقبل، وسط استمرار تطوير البنية التحتية في البلاد، وارتفاع الطلب، مما يحرك الإيجارات إلى مستويات أعلى قليلاً، ولفتت إلى أن تطوير العقارات الصناعية الجديدة في مصر سيستمر على قدم وساق حيث إنها من بين أكثر العقارات فعالية من حيث التكلفة في العالم بسبب انخفاض تكاليف الطاقة، ورخص المعروض من الأسمنت والصلب.
- وأشارت إلى أن القاهرة لاتزال المركز الرئيسي لنشاط العقارات التجارية، بدعم وجود شهية جيدة للفرص الجديدة، ولا سيما المكاتب الاستثمارية وعقارات التجزئة، كما يعزز قطاع السياحة الطلب على مرافق البيع بالتجزئة في الجيزة، متوقعة استمرار الطلب الجيد على الأصول الصناعية في الإسكندرية مع استعداد الصادرات للحفاظ على نمو قوى على المدى المتوسط.

### ➤ الغاز يهيمن على المشهد:

- تتوقع مؤسسة فينتش، نموا مستمرا في قطاع الطاقة خلال العقد المقبل، مع بدء التشغيل التجاري للعديد من محطات الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة الحرارية، لافتة إلى أن الفائض الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية سوف يعيق النمو على المدى المتوسط، ويلقى بظلاله على الاستثمارات الجديدة، وتشير إلى أن الاستثمار في البنية التحتية الجديدة لتصدير الكهرباء، والتوسع في القطاع الصناعي سوف يعزز الطلب على المدين المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى خفض الفائض، ويجدد الاستثمار في قطاع الطاقة خلال الفترة المتبقية حتى ٢٠٣٠.

### ➤ نمو متواصل بقطاع الطاقة خلال ١٠ سنوات:

- وأكدت المؤسسة أن مصر سوف تظل تعول بقوة على الطاقة الحرارية حتى عام ٢٠٣٠ وسوف تشكل طاقة الغاز غالبية الطاقة الحرارية الكهربائية المولدة بالسوق، وستكون النسبة الأكبر من الطاقة الحرارية الجديدة متاحة خلال العقد المقبل، وبذلك تظل طاقة الغاز مهيمنة على قطاع الطاقة خلال السنوات العشرة المقبلة مع النمو المدعوم بالزيادة المتسارعة في الطلب على الكهرباء، والتوسع في تصديرها، كما ترتفع في الوقت نفسه حصة طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، ليصل إجماليها إلى ٤,٧ جيجا وات، و٥,٨ جيجا وات على الترتيب من مزيج الطاقة خلال الفترة المذكورة، ولفتت إلى أن مصر تحتل المرتبة السادسة في مؤشرهم الإقليمي لمخاطر ومكافآت الطاقة، والـ ٤٨ عالمياً.
- وأشارت إلى أن النمو المتسارع للقطاع سوف يوفر فرص ضخمة للاستثمار حتى ٢٠٢٥، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة، بينما تتمثل المخاطر في التهديدات الأمنية في مناطق غرب وجنوب البلاد.

### ➤ تقدم مصر ١,٥ درجة بمؤشر مكافآت المخاطر البتر وكيمواويات:

- وترى مؤسسة فينتش تراجعاً في الشكوك حول قدرة صناعة البتر وكيمواويات المصرية على متابعة برنامج طموح لبناء قدراتها، فيما تستمر إدارة الحكومة المصرية في دعم القطاع، مما يترتب عليه تراجع المخاطر والتحديات التي تواجه القطاع، ولفتت المؤسسة إلى ارتفاع درجة مصر على مؤشر مخاطر / مكافآت البتر وكيمواويات بمقدار ١,٥ نقطة لتسجل ٤٩,٩ نقطة، مما أدى إلى صعود ترتيبها في تصنيف الشرق الأوسط وأفريقيا من المركز الثامن إلى السابع.
- وتوقعت أن تحقق مصر مزيداً من التقدم في مركزها إذا تم إحراز تقدم في مجمع التحرير للبتر وكيمواويات التابع لشركة "كاربون هولدنجز"، والذي من المفترض أن يتأخر العمل فيه حتى عام ٢٠٢٥، فيما أبدت تفاؤلاً بشأنه.
- وأشارت المؤسسة إلى إن إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي أثبتت استقرارها، مع ترجيحات استمرارها في دعم قطاع البتر وكيمواويات، مما يترتب عليه تراجع التحديات والمخاطر التي تواجه القطاع، لافتة إلى أنه من المتوقع أن يتوسع القطاع بسرعة حال استمرار المشروعات كما هو مخطط لها، إضافة إلى تحقيق تطورات كبيرة في قطاعي الأسمدة والبتر وكيمواويات مع الاعتماد على احتياطي الغاز المحلية، وترى أن سماح الحكومة للشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الأسمدة الفوسفاتية الذي يستفيد من المواد الأولية منخفضة التكلفة سيعزز الاستثمار في القطاع.
- وأشارت إلى إن هناك مجموعة من التحديات أمام القطاع، تتمثل في تهديد أزمة كورونا للمشروعات المخطط لها، والطلب المحلي، وسط توقعات بانخفاض احتياطي النفط، وتحول مصر إلى مستورد صافي له، مع استمرار المستثمرين الأجانب في التركيز على استثمارات الطاقة التي تعد أكثر جاذبية من البتر وكيمواويات.

### ➤ نظرة إيجابية على المدى الطويل في «اللوجستي»:

- تري مؤسسة فينتش أن الملف اللوجستي في مصر له دور مهم في الانتعاش الاقتصادي للبلاد، مشيرة إلى أن النظرة إيجابية على المدى الطويل للقطاع، مع نجاح جهود الحكومة في برنامج الإصلاح الاقتصادي في جذب استثمارات جديدة تدعم عمليات التطوير اللازمة للقطاع، وأوضحت إنه في حين تستفيد الشركات العاملة بالفعل من الموقع الجغرافي للبلاد وشبكاتها الجوية والبحرية الممتازة، إلا أنها لا تزال في حاجة ماسة إلى تحسين إمدادات المرافق وكذلك عمليات تطوير البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية.

وأضافت أن على المدى المتوسط، ستواجه الشركات أيضًا ارتفاعًا في تكاليف الطاقة والمياه، حيث يتم التراجع عن الدعم بشكل تدريجي، وتصبح الرسوم الجمركية أكثر انعكاسًا للتكلفة، وعلى المدى القصير إلى المتوسط ستتأثر الأعمال المعتمدة على الاستيراد بسبب التأخيرات طويلة المدى، والتكاليف المرتفعة، ولفتت إلى أن مصر تحتل المرتبة السادسة في مؤشر المخاطر اللوجستية الخاص بها من بين 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 66 عالميًا مع درجة 59,8 تضع البلاد قبل تونس والجزائر.

وطرحت المؤسسة عدة عوامل مرتبطة بالقطاع، جاء من بينها إجراءات التجارة والحوكمة والتي حصلت مصر فيها على 42,5 درجة من إجمالي 100، مشيرة إلى أن الشركات العاملة في مصر ستواصل الاستفادة من الموقع الجغرافي للبلاد، والاتصالات الجوية والبحرية القوية، وظهور التحول الرقمي في التجارة، إلا أنه في المقابل ستظل تكلفة عمليات التجارة تمثل تحديًا كبيرًا، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد على الاستيراد، وعلى صعيد شبكة النقل التي كان نصيب مصر فيها 66,6 درجة من إجمالي 100 درجة، وأشارت فينتش إلى إن الشركات العاملة في مصر تعتمد بشكل كبير على شبكة طرق غالبًا ما تكون مزدحمة، مع معاناة بعضها من حالة سيئة، مما يزيد من مخاطر التأخير والاضطراب.

وذكرت المؤسسة أن مصر حصلت على 70,4 من 100 درجة في شبكة المرافق، مشيرة إلى أن الشركات العاملة في مصر ستواجه ارتفاعًا في تكاليف المرافق على المدى القريب بسبب انخفاض دعم الكهرباء والوقود حيث تنفذ الدولة إصلاحات هيكلية حاسمة وهاكل تعريفات عاكسة للتكلفة لتحسين استدامة إمدادات الكهرباء على المدى الطويل، وعلى صعيد الفرص التي يتمتع بها القطاع، أوضحت إنه من المحتمل أن يكون هناك استثمار كبير في شبكة المرافق، إضافة إلى أن الإصلاح التدريجي للدعم سوف يخفف ببطء من ارتفاع الطلب على الوقود ويقلل من مخاطر العجز، كما سيؤدي توسيع مرافق الشحن الجوي إلى تحسين حجم التجارة وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي مهم للتجارة الجوية.

#### • أوابك: مصر تحقق نمواً 90.0% بصادرات الغاز وهو الأعلى عالمياً بالربع الثالث 2021.

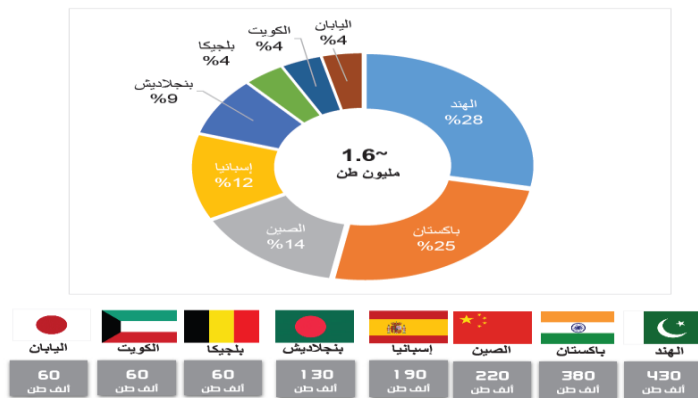
أشار تقرير صادر عن منظمة أوابك، إلى أن النمو الأكبر في حجم صادرات الدول العربية خلال الربع الثالث من عام 2021 جاء من جمهورية مصر العربية التي قامت بتصدير نحو 1 مليون طن، علماً بأنه خلال نفس الفترة من العام السابق 2020 بلغت الصادرات نحو 0,1 مليون طن فقط بسبب تهوي الأسعار الفورية في الأسواق العالمية التي لم تحقق الجدوى الاقتصادية للتصدير، لتحقيق بذلك نمواً على أساس سنوي 900%، وهو معدل النمو الأعلى عالمياً خلال الربع الثالث من عام 2021.

وأضاف التقرير، أن هذا النمو المستمر في حجم الصادرات يعود إلى إعادة تشغيل مجمع الإسالة في دمياط في شهر فبراير مطلع 2021 والذي تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 5 مليون طن / السنة، بعد أن كان متوقفاً عن التشغيل لنحو 8 سنوات، بجانب استمرار تشغيل مجمع "إدكو" الذي تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 7,2 مليون طن / السنة، حيث الربع الثالث من عام 2021 تصدير نحو 0,6 مليون طن من مجمع دمياط ليصل إجمالي الصادرات من المجمع منذ معاودة تشغيله في فبراير 2021 إلى قرابة 1,6 مليون طن، والتي استهدفت عدة أسواق في آسيا في مقدمتها الهند، وباكستان، والصين، والباقي تم تصديره إلى إسبانيا وبلجيكا والكويت .

وأضاف التقرير أن من المتوقع أن تحقق مصر رقماً قياسياً في صادرات الغاز الطبيعي المسال بنهاية عام 2021 بعد استئناف نشاط التصدير بهذه الوتيرة العالية بفضل نمو الإنتاج المحلي بعد تحقيق عدة اكتشافات للغاز والإسراع بتنميتها وفي مقدمتها حقل " ظهر " وحقل "أول".

الأسواق المستقبلية لشحنات الغاز الطبيعي المسال من مجمع دمياط بمصر منذ معاودة تشغيله مطلع العام

2021 وحتى نهاية الربع الثالث من 2021



المصدر: أوابك

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

### • الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بأعمال النسخة الرابعة من منتدى باريس للسلام ٢٠٢١ بفرنسا<sup>٣</sup>.

- أكدت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال مشاركتها بالجلسة النقاشية بعنوان "تمويل التحول البيئي والاجتماعي، إلى أن الدولة تسعى لتعميق الشراكة مع القطاع عبر عدة منصات استثمارية على رأسها الصندوق السيادي ومن خلال عدد من المشروعات اهمها مشروعات البنية التحتية والاستثمارات التي تستهدف التعافي الأخضر والطاقة المتجددة.
- أوضحت أن التحول البيئي والاجتماعي أصبح يمثل ضرورة للاقتصاد، سواء في مواجهة حالة التغيرات المناخية أو للاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية التي تؤثر على سلاسل القيمة على مستوى العالم، وأوضحت أن الرأسمالية تواجه حاليًا أزمة ثلاثية، موضحة أن الأزمة الصحية أشعلت أزمة اقتصادية مع عواقب غير محددة حتى الآن على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى أزمة مناخية تشكل مخاطر كبيرة على رفاهية الإنسان.
- وأضافت أن مصر إحدى الدول النامية، والتي تمثل نقطة ساخنة للتأثر بالمناخ على الرغم من مساهمتها الأقل في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، متابعه أن تأثير تغير المناخ موجود بالفعل في كل مكان من ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتدهور الأراضي وتآكلها ونذرة المياه.
- وأكدت الدكتورة /هالة السعيد، أن كل تلك الأزمات المتتالية تمثل تحديات كبيرة على سبل المعيشة والصحة العامة وسلاسل التوريد والبنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي، مما قد يؤدي إلى عكس مكاسب التنمية التي تحققت بجهد كبير؛ وممارسة المزيد من الضغط على الاقتصاد.
- وأشارت إلى أن إنشاء شكل أكثر مرونة من الرأسمالية يقاوم تحديات المناخ سيتطلب تدخلات مبتكرة وهيكلية من تحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- وحول المشاركة في إنشاء الأسواق والعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاصة أكدت الدكتورة /هالة السعيد أهمية أن تهدف السياسة إلى المشاركة في إنشاء أسواق مع القطاع الخاص، بدلاً من اتباع نهج تحديد السوق فقط، مع التوجه نحو الأخضر من خلال التدابير التنظيمية، وتوجيه التمويل، متابعه أن ذلك يتطلب دولة تبتكر وتتحمّل المخاطر وتستثمر جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، مؤكده أهمية أن تلعب الدولة دورًا بارزًا في توفير الاستثمارات طويلة المدى اللازمة في مجال التحول الأخضر.
- وأشارت إلى دور الحكومة كشريك أساسي في عملية التحول الأخضر حيث تمتلك آلية تقديم رأس مال بشكل مباشر أو غير مباشر، متابعه أن دور الحكومة سواء في مصر أو في أي دولة أخرى، فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية الخضراء والتكنولوجيا لا ينبغي أن يزاحم الاستثمارات الخاصة، موضحة أن الحكومة عليها واجب تجاه مواطنيها الأكثر ضعفًا للاستعداد لمواجهة المستقبل.
- وأوضحت الدكتورة /هالة السعيد، فيما يتعلق بالمشتريات العامة كوسيلة لتحقيق الأهداف الخضراء أنه يمكن للحكومات كذلك الاستفادة من إعادة تصميم عقود الشراء وإنشاء آليات لحشد الابتكار والتمويل من جهات فاعلة متعددة لتحقيق الأهداف الخضراء، أن الحكومات لديها القدرة على إعادة تصميم الأدوات المالية على نطاق واسع نحو الأهداف الخضراء، بما يشمل توجيه البنوك العامة نحو تخصيص أموال أكبر للمشروعات الخضراء؛ مع استخدام البنك المركزي لنظام مالي لمكافأة تلك البنوك لتعزيز البنية التحتية الخضراء.
- وأكدت أهمية ألا يأتي التحول الأخضر على حساب استقرار الاقتصاد الكلي من حيث ارتفاع الدين، موضحة أن الدول النامية، بما في ذلك مصر، أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، متابعه أن مصر تحرص على تنمية اقتصادها.
- وأشارت إلى ضرورة وجود المزيد من الاستثمارات الأجنبية فيما يخص التقنيات الخضراء بدلاً من الحاجة إلى الديون حتى لا تنقل كاهل الأجيال القادمة وخزائن الدولة، مؤكده ضرورة إدخال نهج أكثر دقة للتحول الأخضر يأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.
- واستعرضت الدكتورة /هالة السعيد، التجربة المصرية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وحلول التمويل المبتكرة، مؤكده أن الحكومة المصرية كانت ذات دور نشط ورائد في تحمل تحديات كبيرة في مشروعات البنية التحتية طويلة الأجل على مدى العقد الماضي، لتواصل تعزيز نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشروعات الخضراء، الأمر الذي يتجاوز صياغة السياسات والإطار المؤسسي للتنفيذ والتمويل الفعلي.
- وأشارت إلى عددًا من المشروعات التي تمثل نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص مشيرة إلى مبادرة "حياة كريمة" كأحد مظاهر أهمية الاستثمار العام في التنمية المستدامة متابعه أن مبادرة "حياة كريمة" تهدف إلى تحويل أكثر من ٤٦٧٠ قرية مصرية إلى مجتمعات ريفية مستدامة، مشيرة إلى أنه تم تصنيف هذه المبادرة من قبل الأمم المتحدة كأحد أفضل الممارسات الدولية لأهداف التنمية المستدامة؛ لما لها من أثر إيجابي في خفض

<sup>3</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=814&lang=ar>

معدلات الفقر، كونها أكبر مبادرة تنموية في العالم تستهدف أكثر من ٥٨ مليون مواطن من سكان مصر.

- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إلى مشروع بنبان كأكبر مجمع للطاقة الشمسية في العالم، موضحة أنه في عام ٢٠١٥، أطلقت الحكومة أيضاً "تعريفية تغذية" للطاقة المتجددة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع المهم، ونتيجة لذلك، تستضيف مصر الآن أكبر مزرعة الطاقة الشمسية في العالم في بنبان أسوان، والتي تم إنشاؤها من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص متعددة بتكلفة ٤ مليارات يورو، وتوليد ٢ جيجاوات من الكهرباء وخلق فرص عمل لائقة للمجتمع المحلي في أسوان.
- أشارت أيضاً إلى الصندوق السيادي المصري كوسيلة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويل المبتكر، مشيرة إلى الاتفاقيات التي وقعتها الصندوق مؤخرًا لتطوير منشأة الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء، والذي يمثل استثمار حجر الزاوية في بناء محطة الصندوق الخضراء المستدامة.
- وتطرقت الدكتورة /هالة السعيد، إلى إصدار سندات خضراء عامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لأول مرة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب استعداد القطاع الخاص المصري لإطلاق "سندات خضراء خاصة" بقيمة تتراوح بين ١٢٠-٢٠٠ مليون دولار.
- وأوضحت أن مصر اتخذت عدة خطوات على مستوى وضع السياسات والإعداد المؤسسي لتعميم تغير المناخ في عملية التخطيط الوطني، فضلاً عن تنفيذ العديد من المشروعات، تضمنت تطبيق "معايير الاستدامة البيئية" كجهد مشترك بين وزارتي التخطيط والبيئة بهدف جعل مشروعات الخطة الاستثمارية خضراء، حيث بلغت المشروعات الخضراء للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ نسبة ٣٠%.
- وأضافت أن وزارتا التخطيط والتنمية الاقتصادية والبيئة تعملان بشكل وثيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، وكذلك القطاع الخاص للاتفاق على مجموعة من "الحوافز الخضراء" من أجل تشجيع القطاع الخاص ورواد الأعمال على التحول نحو الاقتصاد الأخضر كما أشارت إلى توقيع وزارة التخطيط مذكرة تفاهم مع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، لدعم جهودهم نحو التحول الأخضر.
- وأكدت الدكتورة /هالة السعيد، أن مصر تعمل على صياغة الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين لتشجيع استخدام الهيدروجين الأزرق والأخضر كمصدر للطاقة منخفض الانبعاثات إلى صفر، متابعه أنه تم تحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر (٢٠٣٠)، للاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة، بما في ذلك النمو السكاني وتغير المناخ وندرة المياه، مع مراعاة التغيرات الإقليمية وتأثير جائحة كورونا.

#### ● **الدكتورة /رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية مكن مصر من تفعيل خطط الربط الكهربائي مع الدول.**

- أشارت الدكتورة /رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إلى أن مصر على عكس كثير من البلدان واجهت جائحة كورونا وهي تتمتع بالصلابة الاقتصادية والمرونة اللازمة لمواجهة الوباء وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية وهذا بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الدولة عام ٢٠١٦ لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الشامل والمستدام.
- وأوضحت أنه بفضل هذه الإجراءات فقد كانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن الاقتصاديات القليلة على مستوى العالم التي تحقق نموًا إيجابيًا عام ٢٠٢٠، كما أن التوقعات الإيجابية للنمو الاقتصادي تستمر حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو المتوقع في العام المالي ٢٠٢١\٢٠٢٠ يبلغ ٢,٨%، على أن يرتفع إلى ٥,٢% في العام المالي ٢٠٢١\٢٠٢٠.
- وأشارت إلى أن أداء الاقتصاد المصري كان محل إشادة من قبل العديد من مؤسسات التمويل الدولية والتصنيف الائتماني، حيث أثنى بنك التنمية الأفريقي بقدرة الاقتصاد المصري على تحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة ومؤشرات مالية جيدة خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وأشاد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالنمو المستمر للاقتصاد المصري الذي يقود التعافي في منطقة جنوب وشرق المتوسط، كما استمرت وكالات التصنيف الائتماني في نظرتها المستقبلية المستقرة على المدى طويل الأجل للاقتصاد المصري.
- وأكدت أن الحكومة المصرية عازمة على مواصلة الإصلاح الاقتصادي والمضي قدمًا في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال التركيز على قطاعات معينة، ويحفز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، نحو سعيها لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والدائري، ودفع التحول الرقمي في كافة قطاعات التنمية في مصر.
- وأضافت أن من أجل دفع ريادتها الإقليمية لتحقيق الاقتصاد الأخضر ومواجهة التغيرات المناخية في مصر وقارة أفريقيا والمنطقة وضعت مصر خطط طويلة المدى لتعزيز الاستدامة في قطاعات التنمية مثل الطاقة الجديدة والمتجددة والنقل والمياه، كما وضعت خطة وطنية متكاملة للتغيرات المناخية حتى عام ٢٠٥٠، كما من المقرر أن تستضيف مصر مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية COP27 العام المقبل، لدفع جهود العالم وتعزيز العمل المشترك لدعم جهود قارة أفريقيا نحو مساعيها لمواجهة هذه التغيرات.

وأشارت الدكتورة / رانيا المشاط، إلى الجهود التي تقوم بها مصر لتحقيق التكامل الإقليمي على مستوى قارة أفريقيا، وأيضاً منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذا دول حوض المتوسط الصديقة في العديد من المجالات، مشيرة إلى أهمية هذه التحركات في ظل ما أظهرته جائحة كورونا من أهمية العمل المشترك والجهود الجماعي لمواجهة الصدمات المستقبلية وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، حيث أن القيادة السياسية تضع التعاون المشترك على رأس أولوياتها، لتعزيز التعافي من الجائحة ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية والناشئة، وعلى مستوى دول القارة تعزز مصر جهود تفعيل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية التي تعد الأكبر في العالم حيث تضم ٥٤ اقتصاداً بحجم سوق يبلغ ٣,٤ تريليون دولار و١,٣ مليار نسمة.

وأشارت إلى سعي مصر للاستفادة من الموقع الاستراتيجي المميز لقناة السويس من خلال تدشين المنطقة الاقتصادية بمحور القناة التي تعزز من القيمة المضافة لحركة المرور بالقناة وتجذب القطاع الخاص والشركات العالمية، بالإضافة إلى الربط من خلال تطوير طريق القاهرة كيب تاون الذي يربط مصر مع تسع دول أفريقية بحلول عام ٢٠٢٤، بهدف تعزيز منطقة التجارة الأفريقية، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ خط سكة حديد مصري سوداني بطول ٤٥٠ كيلو متر.

وأشارت أيضاً إلى الريادة المصرية في مجال الطاقة وسعي الدولة للتحول لمركز إقليمي للطاقة مستفيدة من الميزة التنافسية والفائض في إنتاج الطاقة، والعمل على الربط مع العديد من الدول مثل المملكة العربية السعودية والسودان لخلق شبكة ربط مع دول الخليج وقارة أفريقيا، وأيضاً عدد من دول حوض البحر المتوسط، مثل قبرص واليونان لتصدير الطاقة لدول أوروبا، فضلاً عن الربط مع آسيا من خلال الأردن والعراق لتنفيذ مشروع الربط الكهربائي البيني بين ثماني دول هي مصر والعراق والأردن وليبيا ولبنان وفلسطين وسوريا وتركيا.

وأوضحت الدكتورة / رانيا المشاط، الدور المصري للتعاون بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز جهود الأمن الغذائي، من خلال مركز الأقصر للابتكار ونقل المعرفة الذي تنفذه الحكومة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والذي يعد مركزاً لتعزيز الأنشطة الإنتاجية والزراعية وأساليب إدارة المياه المستدامة، ويعزز التعاون بين دول الجنوب. كما حرصت مصر على تعزيز مجالات الإنتاج الزراعي مع العديد من الدول الأفريقية خلال السنوات الماضية.

#### ● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل البطالة ٧,٥٪ خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢١.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث (يوليو - سبتمبر) لعام ٢٠٢١، حيث بلغ معدل البطالة ٧,٥٪ من إجمالي قوة العمل مقابل ٧,٣٪ في الربع السابق من عام ٢٠٢١ وبارتفاع قدره ٢,٠٪ عن كلاً من الربع السابق والربع المماثل من العام السابق.

✓ أولاً: قوة العمل (وتشمل المشتغلون والمتعطلون):

سجل تقدير حجم قوة العمل ٢٩,٣٨٠ مليون فرد مقابل ٢٩,١١٥ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة ارتفاع مقدارها ٩,٩٪ وقد بلغت قوة العمل في الحضر ١٣,١٨٧ مليون فرد بينما بلغت في الريف ١٦,١٩٣ مليون فرد. أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل لذلك و٢٤,٢٧٧ مليون فرد بينما بلغت للإناث ٥,١٠٣ مليون فرد، ويرجع سبب ذلك الارتفاع الي تدفق الخريجين الجدد خلال شهري (أغسطس وسبتمبر) الي سوق العمل حيث ادي الي زيادة المتعطلين في هذا الربع مما ادي الي زيادة قوة العمل.

✓ ثانياً: المتعطلون:

سجل عدد المتعطلين ٢,٢١١ مليون متعطل بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي قوة العمل (١,٤٣٠ مليون ذكور، ٧٨١ ألف إناث) مقابل ٢,١١٥ مليون متعطل في الربع الثاني ٢٠٢١ بارتفاع قدره ٩٦ ألف متعطل بنسبة ٤,٥٪، وبارتفاع قدره ١٥٠ ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٧,٣٪.

✓ المتعطلون طبقاً للنوع:

بلغ معدل البطالة بين الذكور ٥,٩٪ من إجمالي الذكور ففي قوة العمل في الربع الحالي بينما كان ٥,٧٪ في الربع السابق مقابل ٥,٨٪ في الربع المماثل من العام السابق، بلغ معدل البطالة بين الإناث ١٥,٣٪ من إجمالي الإناث في قوة العمل في الربع الحالي، بينما كان ١٥,٠٪ في الربع السابق مقابل ١٥,٢٪ في الربع المماثل من العام السابق.

✓ المتعطلون طبقاً لمحل الإقامة (للحضر والريف):

بلغ معدل البطالة في الحضر ١١,٤٪ من إجمالي قوة العمل في الحضر، بينما كان ١١,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقابل ١٠,٩٪ في الربع المماثل من العام السابق، معدل البطالة في الريف يصل إلى ٤,٤٪ من إجمالي قوة العمل في الريف، بينما كان ٤,١٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقابل ٤,٥٪ في الربع المماثل من العام السابق.

### ✓ ثالثاً: المشتغلون:

■ بلغ عدد المشتغلين ٢٧,١٦٩ مليون فرد بينما كان ٢٧,٠٠٠ مليون فرد في الربع السابق بنسبة ارتفاع ٠,٦٪ وقد بلغ عدد المشتغلين في الحضر ١١,٦٨٤ مليون مشتغل بينما بلغ عدد المشتغلين في الريف ١٥,٤٨٥ مليون مشتغل، ويرجع سبب ذلك الارتفاع الي عودة الأنشطة تدريجياً.

■ بلغ عدد المشتغلين بأجر نقدي ١٩,٤١٥ مليون مشتغل (١٦,٤٥٩ مليون ذكور، ٢,٩٥٦ مليون إناث) بنسبة ٧١,٥٪ من إجمالي المشتغلين بينما كان ٧٢,٧ في الربع السابق، مقابل ٧٣,٥٪ في الربع المماثل من العام السابق.

### ✓ رابعاً: المساهمة في النشاط الاقتصادي:

■ بلغ معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ٤٣,٧٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) خلال الربع الحالي، بينما كان ٤١,٩٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقابل ٤١,١٪ في الربع المماثل من العام السابق.

■ وبلغ معدل المساهمة (الذكور ٧٠,٩٪ مقابل ٦٧,٧٪ في الربع السابق مقابل ٦٧,٤٪ في الربع المماثل من العام السابق، الإناث ١٥,٤٪ بينما كان ١٤,٥٪ في الربع السابق مقابل ١٣,٤٪ في الربع المماثل من العام السابق).

■ بلغ معدل المساهمة (في الحضر ٤٣,٤٪، في الريف ٤٣,٩٪) بينما كان (في الحضر ٤٢,٢٪، في الريف ٤١,٧٪) في الربع السابق، مقابل (في الحضر ٤١,٢٪، في الريف ٤١,٠٪) في الربع المماثل من العام السابق، وسجلت الفئة العمرية (٤٠ - ٤٩ سنة) أعلى معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي حيث بلغت ٦٠,٠٪.

### ✓ أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحول إليها أكبر عدد من المشتغلين:

■ حقق نشاط الزراعة وصيد الاسماك (١٢٢) ألف مشتغل خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١.

■ حقق نشاط التعليم (١١٠) ألف مشتغل خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١.

■ وحقق نشاط الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الإجباري (١٠٠) ألف مشتغل خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١

■ وحقق نشاط خدمات الغذاء والإقامة (٨٨) ألف مشتغل خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١.

### ✓ التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً لأهم الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢١:

(١) حقق نشاط الزراعة وصيد الأسماك أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية حيث بلغ عدد المشتغلين في هذا النشاط ٥,٣١٣ مليون مشتغل (٤,٤٥٧ مليون من الذكور، ٨٥٦ ألف من الإناث) بنسبة ١٩,٦٪ من إجمالي المشتغلين محتلاً المركز الأول ضمن الأنشطة الاقتصادية.

(٢) بلغ عدد المشتغلين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة ٤,٠٩١ مليون مشتغل (٣,٤٦٥ مليون من الذكور، ٦٢٦ ألف من الإناث) بنسبة ١٥,١٪ من إجمالي المشتغلين.

(٣) كما بلغ عدد المشتغلين في نشاط الصناعات التحويلية ٣,٣١٠ مليون مشتغل (٣,٠٤٩ مليون من الذكور، ٢٦١ ألف من الإناث) بنسبة ١٢,٢٪ من إجمالي المشتغلين.

(٤) بلغ عدد المشتغلين في التشييد والبناء ٣,٧٢٥ مليون مشتغل (٣,٦٩٦ مليون من الذكور، ٢٩ ألف من الإناث) بنسبة ١٣,٧٪ من إجمالي المشتغلين.

(٥) بلغ عدد المشتغلين في نشاط النقل والتخزين ٢,٣٥٦ مليون مشتغل (٢,٣٣٣ مليون من الذكور، ٢٣ ألف من الإناث) بنسبة ٨,٧٪ من إجمالي المشتغلين.



## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضممان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاره تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٦:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- **اللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، ٢٥٠٠ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً نفذها "مشروعك" بقروض ٥٠٠ مليون جنيه أكتوبر الماضي.**
- أشار اللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، إلى إن المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك" ساهم خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ في تنفيذ ٢٥٠٠ مشروعاً بقروض ٥٠٠ مليون جنيه وفرت ما يقرب من ٢٠ ألف فرصة عمل في جميع المحافظات.
- وأضاف أن إجمالي حجم القروض الممنوحة من خلال "مشروعك" بلغت ٢١,٤ مليار جنيه لتمويل ١٨٣ ألف مشروع استثماري متنوع، وساهمت هذه المشروعات في توفير أكثر من ١,٢ مليون فرصة عمل.
- وأوضح أن محافظة المنيا احتلت المركز الأول في عدد المشروعات بنحو ٢١ ألف مشروع بقروض تقترب من ٢,٥ مليار جنيه ثم محافظة سوهاج ١٩ ألف مشروع بقروض ٢,٢ مليار جنيه، والبحيرة ١٩ ألف مشروع بقروض ١,٥ مليار جنيه، والدقهلية ١٥,٥ ألف مشروع بقروض ١,٧ مليار جنيه والشرقية ١٥ ألف مشروع بقروض ٢,٣ مليار جنيه وبنى سويف ١٤ ألف مشروع بقروض ١,٥ مليار جنيه.
- وشدد اللواء / محمود شعراوي، على تذليل كافة العقبات أمام الراغبين في الحصول على قروض من خلال "مشروعك" موجهاً بالالتزام بإجراءات التقديم وتقديم الاستشارات الفنية ودراسات الجدوى والتدريب الفني والإداري بجانب إصدار التراخيص المؤقتة من إدارة "مشروعك" مع كثيف أعمال التوعية لدى الشباب لتحفيزهم للاستفادة من المميزات التي يقدمها المشروع.
- وأشار إلى إن مبادرة "شغلك في قريتك" التي تنفذها الوزارة بالتنسيق مع اتحاد الصناعات وشركة أيادي، تعد نموذجاً لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص الذي يحصل على قطعة أرض بحق انتفاع لفترة تصل إلى ٢٥ عاماً ويتم زيادة هذه الفترة إذا أثبتت المشروعات كفاءتها.

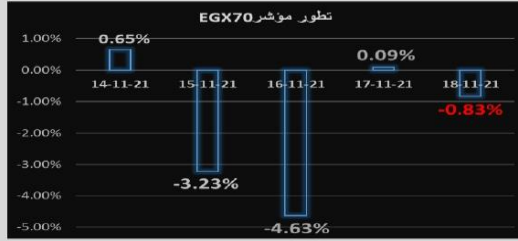
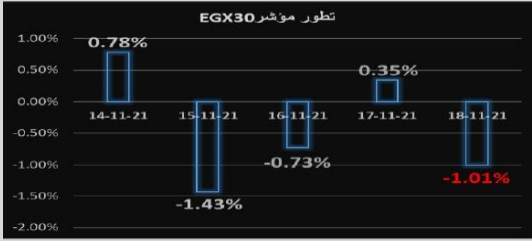
<sup>6</sup> [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

<sup>7</sup> <https://alborasanews.com/2021/11/13/1480895>

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

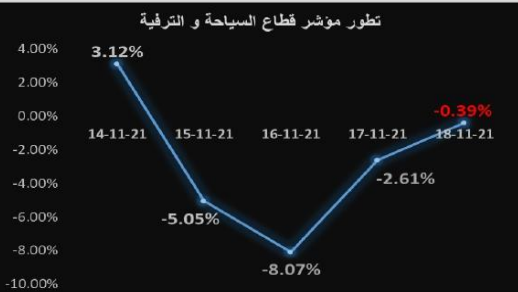


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

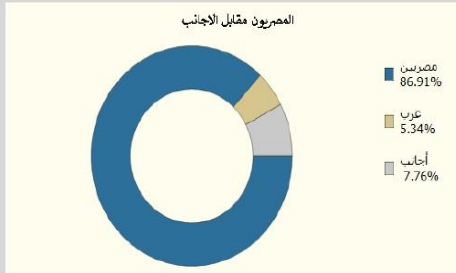
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -1.01% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 18 نوفمبر 2021 مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.78% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0.83% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.65% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -0.48% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.54% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -0.39% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.31% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

▪ انفوجراف (١) يوضح تقرير صندوق النقد العربي، الذي يوضح توقعاته لمعدلات نمو الاقتصاد المصري، ويشير أن الاقتصاد المصري حالة استثنائية على مستوى العالم:

### الاقتصاد المصري حالة استثنائية على مستوى العالم



#### توقعات قطاعات الاقتصاد المصري:



يُتوقع أن تسهم عودة رحلات الطيران المباشرة، والتوسع في حملات التطعيم في تعافي النشاط السياحي.



قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أعلى قطاعات الدولة نموًا بمعدل نمو 16%.



قطاع الاتصالات والاستهلاك الخاص والاستثمار وعودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قادوا نمو الاقتصاد المصري.

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية - صندوق النقد العربي، أكتوبر- نوفمبر 2021



## توقعات اقتصادية

مجلس الوزراء المصري  
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



▪ انفوجراف (٢) يوضح تقرير مؤسسة براند فاينانس، والتي تشير إلى أن مصر تتقدم ٦ مراكز في قائمة أفضل ١٠٠ علامة وطنية في ٢٠٢١:

## مصر تتقدم 6 مراكز في قائمة أفضل 100 علامة تجارية وطنية في 2021



أعلى 5 دول عربية



**المنهجية:** يقيس التقرير أداء 100 دولة بناء على المتغيرات التي تؤثر على قيمة الدول كعلامة تجارية، متمثلة في:



المتغيرات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، وغيرها).



المتغيرات التي تؤثر على صورة الدولة النمطية (تأثير الدولة، والقيم المجتمعية، وغيرها).



المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على جذب الاستثمارات مثل: (الحكومة، والعلاقات الخارجية، وغيرها).

المصدر: براند فاينانس، أكتوبر 2021

العلامات التجارية الوطنية

مجلس الوزراء المصري  
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار